

ويوهونه ناطقا عليها وحاشاه عن ذلك فان المراد ان الواجب جلشانه لا يسئل  
 لانه كل ما يفعل فانما هو بمقتضى العدل والحكمة ووضع الشئ في موضعه كما ورد في  
 حديث التوحيد عن ابي اقر عليه السلام انه سئل وكيف لا يسئل عما يفعل فقال لانه لا  
 يفعل الا لما كان حكمة وصوابا فليست تلك آلاية من لفظي الحكمة والوجوب اللزوم  
 بعقل في شئ اصلا على انها معارضة بايات اخرى مثل قوله تعالى لم تكفرون  
 بايات الله ولم يقولون لا نفعلون فلم تقتلون نبيا راسدا الله وهذه كلها افعال الله  
 عندهم وقوله رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل  
 وقوله ولو اهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا ارسلت الينا رسولا فننتج اياتك  
 من قبل ان نزل وتحرى وامثاله في القرآن كثيرة وبوجه آخر لا يسئل عما يفعل  
 لتعاليه عن لعنه عن دلالية الزائدة على ذاته في فعله قال الشيخ الرئيس في التعلقات  
 دلالية لفعل البارى لان فعله لذاته لا لداع دعاه الى ذلك ثم قال هو الاول  
 والاخر لانه هو الفاعل وهو الغاية فتاوية ذاته ولان مصدر كل شئ عنده مرجع اليه  
 وبمثل اجاب المعلم الاول قدس سره اذا سئل لم خلق الله الخلق فقال لم غير حاجته  
 عليه لانه علمه لعلل واما شرح هم يسئلون فلا يخفى عليك ذات تربت فيما تلى عليك  
 من قبل وبعبارة اخرى لا يسئل عما يفعل بحسب الغاية الاخرى وهم يسئلون لوجه  
 في سلسلة لعلل والمعلولات تحت الغايات القريبة والمتوسطة والبعيدة قال  
 سيد الحكماء الامكانية والمعلم الاول للحكمة اليمانية في كتاب القبسات قال الله لا يسئل

عما يفعل وهم يسألون ليس سبيلا لتعقيل وسلب الغاية عن فعله مط كما تقتضيه اوهام  
 الاشاعة من المتكلمين لما لا يعينهم وهو لا يراهم درجة من استحقاق المناظرة بل معزاه  
 تعقيل طلب لم في افعال بحسب الغاية الاخرى لا بحسب الغايات القريبة والمتوسطة فان  
 غاية الغايات في فعله مط ان هي النفس ذاتة فحقه الاحدية من كل جهة المصتبح  
 سمعك ان بين الغايات المترتبة فرقا هائلا بحسب القرب والبعد كما قالوا في العلوم  
 الاليسه والعلم الغير الالى المطلوب لذاته بالقصد الاول فعلم المنطق غاية ان يستخدمه  
 سيد العلوم وهو علم ما فوق الطبيعية وعلم ما فوق الطبيعية غاية نفس ذاتة لا غاية له سوى  
 نفس نفسه وهستدارة شكل الدماغ مثلا فانها ان يكون شكلها واسع وغاية اوسعية  
 شكل انتشار الانخوة وعدم تراكمها وغاية عدم تراكم الانخوة جودة الادراك فغاية وجود  
 الادراك هتوار السلوك في وقت خاص المعارف الربوبية فهذه الغاية الاخرى  
 هي غاية الغايات هي مطلوبة لذاتها ومثل ذلك في كون الطواحي من الاغذية  
 عرضية مثلا فكذا تلك فاعلم ان لامية لفعل سبحانه بالقياس الى النظام الكلي  
 الذي هو الانسان الكبير اذ غاية وفاعله نفس ذات البارى الواحد لا تحت  
 سبحانه وليس يتصور هناك غرض وغاية سواه اصلا فاما كل جزء من اجزاء نظام الوجود  
 فقائمة القريبة كمال نظام الكل وتماهية على النصاب لا تم وغاية غاية المترتبة  
 نفس ذات الفاعل الحق الذي اليه يعود كل غرض وليس منهى كل غاية فاذن  
 لامية لشي من افعال سبحانه باخرة اذ لا غرض لا غاية بالاخيرة الوجوده الواجب

الاحدى الحق الذى هو غرض الاغراض و فائده الغايات على الاطلاق وان كانت  
 لا فاعلية سبحانه اغراض و فائده الغايات و لميات مترتبة قريبة و متوسطة منتهية كلهما الى  
 من هو غرض الاغراض و فائده الغايات بنفس ذاته الواجبية الاحد الحق من كل جهة  
 فليستيقن انه كلامه الشريف كذا معنى ان نفهم القرآن بالحجة والبرهان دون  
 التقليد والنجود والمكافحة والمصارعة والمناسبة والشأن للحق و ليس بيان

### اللمعة الرابعة

فى تحقيق نذهب اللامية فى هذه المسألة قد تحقق لدينا بالليل والبرهان وكشف  
 والعيان ان مسلك اللامية فى هذه المسألة لا يوافق الاشاعة و لمعت منزلة  
 اصلا بل بويمين الحكمة الحقيقية و سر الفلسفة الحقة و انما نشاء لظن موافقتهم للمعتزلة  
 من تشويشات الفقهاء و المتكلمين لعشريين و الافلامه المتكلمين و الحكماء و فقهائهم  
 و المحدثين و سيد المحققين الشهيد الثالث القاضى نور الله الشوشرى قد اشأ  
 الى ما نختاره بعد ايراد الحجج الالزامية على الاشاعة فى احقاق الحق و كذا غيره  
 فى غيره على ما سيكشف عليك وكيف يكون اللامية موافقا للمعتزلة فى هذه المسألة  
 و قد هامت المعتزلة فى اودية الضلال فى نفس الارادة الحقيقية الواجبية و مسألة  
 الغرض كما انها متحدة بهانى المبادى و الاصول و اللوازم و الغايات الاترى  
 ان كبر معتزلة البصرة ذهبوا الى ان ارادة الله تعزلة قائمة بنفسها لا بل

قال شارح المقاصد بعد نقله ان بطلانه ضروري فان ما يقوم بنفسه لا يكون صفة  
 وذهب كثير من المعتزلة وركن الدين الخوارزمي وابو الحسن البصري الى ان ارادة  
 هو الداعي ولا يرجع محصل مرادهم الا الى الارادة الزائدة كالاشاعة كما يظهر من  
 المثال في شرح المقاصد وابو علي وابو هاشم من صناعاتهم واقفا الاشاعة  
 في الارادة الزائدة القديمة كما نقل عنها العلامة الفخر الرازي في كتاب المحصل  
 مذهب الكعبي منهم من ان ارادته فعله هو علمه به ان حبه شارح المقاصد كثير من  
 الاشاعة موافقا للحكما قال في شرح المقاصد بعد نقله ولا يخفى في ان هذا موافقة  
 للفظان في نفي كون الواجب مراديا في قاعدا على سبيل القصد والاختيار  
 ولكن ليس عندنا من التحصيل والتحقيق في شئ لان مذهبنا يؤول في الحقيقة الى الارادة  
 المتجددة ولذلك استنكره الشيخ الرئيس في الاشارات بقوله واذا لم يكن تجدد  
 كانت حال عالم يتجدد له شئ حالاً واحدة مستمرة على نوح واحد سواء جعلت التجدد  
 لامر تيسر او لامر زال مثلما نحن من يفعل وقتاً ما تيسر او لامر زال مثلما نحن من يفعل  
 وقتاً ما تيسر او وقت معين او غير ذلك مما عدوا وكفح كان يكون له او كان قد زال  
 او عاقب او غير ذلك كان فزال وقال الحكيم الاصل الطوسي في شرحه لما كان الفاعل  
 المختار عند المتكلمين هو الذي يتساوى مقدوراته بالقياس اليه من حيث كونه قادراً  
 احتاجوا الى اثبات شئ بسببه تخصيص الطرف الذي يختاره فاقبلوا الارادة بتعلق  
 بذلك الطرف وهي متجددة عند بعض المعتزلة وقدمية عند الاشاعة وغير زائدة

على علمه عند أبي ثم قال واعلم ان المعتزلة الذين لا يقولون بالارادة المجتردة  
 لا يعترفون بتجدد شيء غير الفعل صلاح قولهم اما يكون لبعض الاوقات صلاح  
 للصدور واما بامتناع الصدور في غير ذلك الوقت فلما فرغ الشيخ عن ابطال القول  
 بتجدد شيء اشار الى ان هذين القولين ابيقول بتجدد فقال وسواء جعل التجدد لامر  
 متكرر من الفعل وقاما تيسر يعني القول لصلوح بعض الاوقات او معين لمعنى صيرورة  
 الفعل متأتيا بعد كونه ممتنعا او غير ذلك مما يعبرون عنه بحسب اصطلاحاتهم او جعلته  
 لا مرزال كقبح كان فزال عند الوقت الصالح او امتناع كان فزال عند وقت  
 الامكان او غير ذلك بحسب عباراتهم فان القول بجميع ذلك قول بتجدد شيء ما وقد  
 ابطالناه انتهى واما كلماته في فتح المعتزلة في هذه المسألة في التعليقات فكثيرة ضربنا  
 عن ايرادها بما ههنا للاختصار وفيما ذكرناه كفاية للاول في الفطنة والابصار اما  
 مسلك الاشاعة فهو في الركائز ادون من ان يذكر الاستلزامه اراوات متجددة  
 قديمة غير متناهية للواجب قد ضطر الى التزامها امام العلامة الرازي في  
 المحصل بتاخر الافان الامية فانهم قد استيقنوا يكون الارادة الواجبة الذاتية  
 كسائر الصفات الحقيقية عين ذاته وجعلوها عبارة عن نفس عليه نظام بحيث لا يمكن  
 الذي هو عين ذاته فان ذاته هو النظام لمعقول الواجبي الذي يتبعه النظام لمعنى وهو  
 عين نذهب انكار كالفعل عليه الشيخ الرئيس في اكثر كتبه واكثر التنصيص عليه في  
 التعليقات حيث قال تعليق النظام الحقيقي وانما لمحض هو ذات الباري ونظام

العالم ونسبها ودران عن ذاته وكل ما يصدر من ذاته اذ هو نظام من غير وجود تحتها  
 بنظام ملين به خير لميق به اذ العانة في الخلق هو ذاته وهد النظام واخير في كل شئ  
 ظاهر اذ كل شئ صادر عنه لكنه في كل واحد من الاشياء غير ما في الآخر واخير الذي في  
 الصلوة غير الذي في الصوم وقال اية فاذا كان النظام والكمال نفس الفاعل ثم كان  
 يصدر الموجودات عن مقتضاه كانت العناية حاصلة هناك وهي نفس الالادة وهي نفس  
 العلم والسبب في ذلك ان الفاعل في العانة شئ واحد لله واما كلمات اعظم الامامية  
 اما في الالادة بحقيقة الواجبية فقال ريسم حكيم بحق الاعظم لمصير الطوسي في  
 التجرية تخصيص بعض الملكات بلا سجاو في وقت يدل على ارادة رويست اذ على  
 الداعي والالازم لتسلسل او تعدد العدائنته فالشرح الثلثة قالوا اذ اختار في  
 الفقرة الثانية مذهب بل القاسم السنجي كما مر وعندهنا ليس كذلك لانهم قد غلطوا  
 في فهم مذهب الكعبي ونظرا في مجموع موافق الحكماء نظر الى ظاهر الفاظ واوله اليه  
 ولم يكن من استحقاق التاويل في شئ فان الشيخ الرئيس قد تقدم عبده على هؤلاء  
 الشرح وكانت كتب المعتزلة وانصارهم حاضرة لديه وكان اطلاقه لعرب ما به زمانهم  
 على مذاهم وعندهم هو الذي يعول عليه بخلاف هؤلاء الاجلاء فانهم قد نشأوا بعد  
 مات من سنين متطاولة متباعدة من عبده وقد اقتضت حجتهم ومجالاتهم والقرائن  
 طوا نعمهم الى اعصارهم فلم يكن اعتمادهم الا على الفاظ قليلة وصلت اليهم من تراثهم  
 على سبيل نقل نقل لبراءة غير عديدة فلو كان مقالته الكعبي موافقا للحكماء لوجب ان

الاصفا في القوي واللاحي

لا يتم المعترزة في القدر والتجرب ان يستثنى لكهني من منبهم ولا ذكر لهذا الاستثناء  
 في كلامه اصلا ولا اقل من الاشارة اليه في شرح الحكيم الاجل الطوسي ولو كان كذلك  
 لعظم اهتمام الشيخ بذكره في هذا المقام وهو ظاهر فقين ان منبهم هو الذي اثار اليه  
 في الاشارات فكيف يستحل ان نطن بكيم الفريدي التجريديان نفعل عن مسك  
 لكهني هذا المستزم للتجدد ويقصد موافقة في كلامه ليصح الرجاء اليه فما يدريك له  
 ذاك الاستعمال والتعميم قوله في التعليقات في اشارة حكايته ابا طيل المعترزة عندهم  
 ان الارادة شئ خارج عن ذات الباري لا بد من ان يحدث لذاته وفي ذاته  
 يعني يودي بالآخره لارادة لانه لم يرد ثم اراد فان كان يوجد شئ بعد ما لم  
 يوجد يجب ان يحدث عنه كيف يوجد على ذلك يكون لارادته داع ويكون كارتنا  
 وارادتنا يكون سببها الحركة لانها عاظمة فببها الحركة تنته وكهني منهم وان هرب  
 من لزوم اشتاعات قبيلا ولكنه اتى فيها من حيث لم يشرفيكون لا محالة بمن  
 يكثروا بهم ويخذب شال في اديهم واذن فلاقع لسع العلامة اللاهجي في  
 الشوارق فيما عن من توفيق منبج طائفة من المعترزة بالفلاسفة بحتة حيث يقال  
 اعلم ان الاشبه ان مراد محقق المعترزة من كون الارادة عين الداعي الذي هو العلم  
 بالاسلح انها هو الذي ذهب اليه الفلاسفة على ما ذكرنا فيكون الواجب عندهم ان يتر  
 فاعلا بالعباية لنته اولم يكن لهب حاجة اصلا لان الاصل عند الامامية لما كان هو  
 اعتماؤهم على العقليين ولتسك بصرح لنظر والبراهين دون الالتقاط من منبهم المعترزة

فانتم قد ظهر نحر انتم عن العزة القدسية النبوية اصولا وفروعا وعن العقل والبرهان فرادى  
 او مجموعا في حل مسائلهم وعقائدهم الا ماشاء كما لا يخفى على الناظر في شرح المواقف وشرح  
 المقاصد والملل والنحل للشهرستاني وامثال فكيف يستعمل العقل متابعة الامامية لمسلم  
 وان لم يمتنع موافقتهم اتفاقا كما لا شاعرة في بعض الاصول واذا تقررت هذا المعنى عبارة  
 التجريد ان نسبة العلم والقدرة الى الطرفين على السواء فلا بد في تخصيص احد الطرفين و  
 ترجيح من صنعة شانهما هكذا الاستماع الترجيح من غير مرجح وهو الارادة هذا مقاد لفقرة  
 الاولى واما الثانية فلان تلك الارادة الزائدة لا يخلو من شيكون حادثة فيحتاج  
 الى ارادة اخرى لان حدوث الارادة يستلزم ارادة اخرى مخصصة وهكذا وهو  
 التسلسل او قديمة قائمة بذاته تعرف لزم تعدد القدام فيكون الارادة الواجبة عين الداع  
 الذي هو العلم العناني كما اختاره الحكماء واذن فقد ظهر ان فيه اعراض عن سائر مذاهب  
 المعتزلة والكرامية القائمة بكون الارادة الواجبة صنعة حادثة قائمة بذاتها ولا شاعرة  
 كما لا يخفى على الاذكياء وليس فيه من موافقة شيء من مذاهب المعتزلة اثر فبصرف اما  
 نصوصهم في مسألة الغرض فقد صرح لمحققون من اكابريهم ان الامامية قد اتفقت فيها  
 بالحكماء بالتحقيقة والمعنى بخلاف الاشاعرة فانتم وان واقفونهم في اللفظ ولكن تبانت  
 عنتم في المعنى والحقية قال الحق اللابهي في مقام الامور العامة من كتاب شوارق  
 الالهام في شرح تجريد الكلام فان قلت ليس افعال الله تعالى عند الامامية معللة بالاعراض  
 قلت نعم ولكنهم يفرقون بين الغرض العائنه فلا يجعلون الغرض علته لفاعلية الفعل



فيقولون بالعرض حكم والمصباح التي تشمل عليها الافعال مما يجده العقل ويحكم به بصيرة  
 الفعول سنا او قبيحا فتم في ذلك يوافقون الحكماء بحسب المعنى وان لم يطلق عند  
 الحكماء عليها لفظ العرض بل ربما يعنون لفظ العرض والغاية مترادفين بخلاف الاشاعة  
 فانهم يوافقون الحكماء في هذه المسألة بحسب اللفظ كما سيأتي تحقيق ذلك في  
 الالبيات ان شاء الله تعالى ولكن لم يبلغ شرح الشرف في الالبيات الى  
 هذه المسألة وورسالة سرايه ايمان كما ايضا از مصنفات لطيفة منيفة محقق لاسيما  
 ايس تحقيق رابط داده باقصى الغاية رسانيده من شار فليرجع اليه ويؤيده كلام العلامة  
 اعلی في كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد بعد تقرير حجة الاشاعة هذه بحجة اخذوا  
 من الحكماء ولم يخطئوا المقالتم فانهم لم ينفوا العلة الغائية بل اثبتوا في كل موجود وقالوا  
 الكمال لذاته يصدر عنه الكمال لا للعرض يعود اليه المالى غيره لان غاية صدور  
 الكمال عنه كماله وقال المحقق الاجل الطوسي في قواعد العقائد بعد تقرير نهج الالبيات  
 والمعتزلة والحكماء قالوا ان علمه بما فيه المصلحة سبب لصدور ذلك عنه وهو بوجه قدرته  
 وبوجه علمه وبوجه ارادته من غير تعدد فيه الا باعتبار القياس العقلي وليس من تلك  
 الارادة بالعباية انتهى وهذا هو المحقق عند هذا المحقق وكذا استسناد البنين فاضل الزمان

قال العلامة محلي في شرحه ان علمه تعالى بهشتماله على المصباح والغايات سبب ليجاده عنه فان  
 العلم بفعلية هذا شأنه وعلمه تعالى فعلى بالفعل نا انفعالي وهذا العلم الفعلي من حيث انه مبدأ للفعل  
 قدرة ومن حيث تعلقه بالموجودات على الوجه الاصح ارادة والارادة هي العناية ولا تعدو ههنا الا  
 باعتبار القياس العقلي انتهى ١٢ / سيد احمد حسين

ابن المیزان حسن فی کتاب شمع الیقین حیث قال بعد قرح مذہب المعتزلة والبطالہ  
کہ قائمہ فعل واجب الوجود و دو قسم ہست غائۃ بالذات وبالعرض ایصال نفع بغیر قائمہ  
بالعرض ہست اما قائمہ بالذات معنی چیزیکہ اورا بر فعل دہشت موجوداتی است  
چہ ذات او عین جمیع صفات کمال اوست ہمہ صفات کمال محض ذات اویند کہ  
از انجملہ جو ہست پس ذات او ازین حیثیہ کہ جواد مطلق ہست فعل عالم را کہ تمام  
حکمت و مصلحت و نفع بغیر وجود مطلق ہست کردہ و آنچه اورا برین فعل داشته جواد  
بودن است جو وجودن عالم پس او ازین حیثیہ کہ خودش خوب ہست فعل  
عالم را کردہ برلے اینکہ خوب شع و خوب کرد پس خوبی ذات او سبب و داعی  
فعل عالم شد نہ خوب کردن عالم سبب خوبی او ناقص و ہتکمال اول لازم آید و چون  
خوبی ذات مزج صد و رشده ترجیح بلا مزج لازم ناید و چون فعل در واقع خیر  
و نافع ہست گو براسے غیر باشد عبث و لغو لازم ناید چہ عبث فعلیت کہ بے  
نفع مطلق باشد نہ اینکہ برلے فاعل بے نفع باشد پس ذات او چنانکہ مبداء  
المبادی ہست غائۃ الغایات اوست ہایں معنی گویند کہ در فعل او غرض نیست  
چہ غرض غایتیت کہ زائد بر ذات فاعل و اولی برلے او باشد پس ازینجہت  
منافع افعال اورا حکمت و مصلحت گویند و اگر گاہ سے اطلاق غرض نیز بر او کنند  
از باب مجاز و تشبیہ افعال اوست بافعال ما زیرا کہ مشتمل اند بر منافعی کہ اگر در فعل  
ما باشد غرض خواهد ماند و بہ ہمیں معنی بعضی از حکماء اسلام نقلی قصد فعل ماری

کنند گویند فاعل بالقصد نیست چه متعلق قصد لا محاله داعی و باعث فاعل است  
 بر فعل و دلتی که واجب تعالی را و بی سولے وجودی که عین ذات اوست نسبت  
 داین است معنی قول ارسطو طالیس که در اثولوجیا گفته که اگر گویند چرا باری تعالی  
 عالم را آفرید گویم در فعل او سوال و چرا منی گنجدر برے این آفرید که جواد است انتہی  
 و کذلک البان عن صحیحہ الخار کلام لصدرا البحر الذخاری فی تفسیر القرآن ہذا قوله فی  
 شرح قوله خلق کلم ما فی الارض جمیعاً الایة و استشکل بہنا بان اللہ لا یفعل فعلاً لاجل  
 غرض لانه لو کان كذلك لکان تعالی مشکلاً بذلك الغرض ما قصا بذاتہ و ذلک  
 علی اللہ محال لانه منفع کل خیر و محال ہذا اصل مستحکم الاساس عند الحكماء الاول  
 فانہم اشد الناس اثباتاً لهذا الاصل فقالوا ان العالی لا یلیق فی السافل و لکن  
 حجب ہذا الاصل طائفۃ من الناس عن کثیر من احتیاج الدینیۃ و القوانین  
 الشرعیۃ مثل مسئلتنا ہذا لایقال ان فعلہ تعالی معلل بغرض لا تعود لیسر بل  
 الی غیرہ لانا نقول عود ذلک الغرض الی غیرہ ہوا ولی بہ تعالی من صدرہ و  
 لیس بولی فان کان الاول یعود المخذور المذکور علی الثانی لم یکن تحصیلہ غرضاً  
 موثراً اصلاً و المفروض انہ غرض معلل فیصلہ تعویذاً من فعل فعلاً لغرض کان قاصراً  
 عاجزاً من تحصیل ذلک الغرض الا بواسطہ ذلک لفعول و القصور و العجز محال ان علیہ  
 ہذہ و غیرہ و وجہ دالہ علی خلاف ما یستفاد من ہذہ الایة و کثیر من الآیات و تنبی  
 علیہ القوانین الذمیۃ و بہ یرتبط المسائل المعادیۃ من کثیر و الجزار و الثواب و العقاب

ووجهة النار وما شجها و اجواب ان فعل الله ليس فعلا واحدا بل افعالا كثيرة حسب  
 كثرة الموجودات فكلمته التي قامت البراهين على انه لا يكون معطلا بغيره ولا ذا  
 غاية سواه هو فعله الخاص الذي صد عنه اولاد بالذات وفعله المطلق فان ما هو احد  
 هذين فالفاعل في الغاية فيه ذاته قهروا ما فعله الذي صد عنه بعد ذلك فهو معطل بغيره  
 هذا ككل ذي غرض حتى ينهي الدواعي والاعراض في الغايات الى غاية لا غاية له و  
 دواعي لا داعي له وهو ذاته الذي هو غاية الغايات وينتهي الدواعي والارغبات فالترتيب  
 مثلا فعل من افعاله الصادرة عنه باستخدام فاعل طبيعي يسمى لطبيعية الارضية وهو ملك  
 من ملائكة التسخير يستخدمه فاعل فوقه يسمى ملك الارض وملائكة التدبير وفوقه ملك  
 آخر وملائكة الافاضة ويستنوب اسمها قابض الارواح وهو تحت اسم الغالب وكل  
 منها في فعله غاية فوقه حتى ينتهي الى الله وهذه الاعراض في الغايات هي التي تكون  
 فوق الاكوان واما التي تحت الاكوان فتارة التراب الغرض من خلقه اولاهو  
 المركبات الارضية كالمعدنية ثم البرور وقواها النباتية ثم الاغذية ولتطعم  
 ثم الاغلاط الدموية ثم الامشاج والاعضاء للجمية ثم الارواح البخارية ثم النفوس  
 الحيوانية ثم الغرض منها الارواح الانسية الصاعدة الى الدرجات السماوية  
 والغرض منها معرفت الله والانقطاع عن العوالم بالكلية والاتصال الى حضرة الاحد  
 فهذا المعنى صح ان يقال ان لافعاله تعراض عائدة اليه بشرط ان يدرك تحقيقه  
 على وجه لا يودي الى انشلاء قاعدة التوحيد واستنريه بل يتحقق قاعدة ان العا

لا يتفعل عن منفصله ولا يتكلم الفاعل من فعله انتهى وكذا الافاداة وتصرح بحياة في  
 شرح اصول الكافي في هذه عبارة المسألة السادسة انه ليس لفعله غاية وغرض زائرين  
 على ذاته وانما الغاية والغرض لا فاعيل ما سواه من الفاعلين والغاية والغرض  
 اسمان لشي واحد بالذات متغايرا بالاعتبار فالذي لفعله لا جله الفاعل فعله  
 ويسئل عنه علم وهو يقع في اجواب تعال له الغاية بالنسبة الى الفاعل والغرض بالنسبة  
 الى الفعل فاذا قلت لباني لبيت لم تبني لبيت فيقول في جوابك لا سكن فيه  
 فالكسنى غاية للبناء وغرض للبناء اذا علمت هذا فاعلم ان وجود الاشياء عند تعالي  
 من لوازم خيرية تدليس يريد بايجادها شيئا اخر غير ذاته بل كونه على كماله الاقصى  
 يقتضى ذلك اذ كل فاعل يقصد في فعله شيئا فذلك الشيء افضل منه وهو اذون  
 منزله من مقصوده فلو كان للاول تعالي قصد الى ما سواه لشيء كان من الصالحات  
 خيرية او نفع او ثبوت له لشيء او طلب ثناء او شكر او محبة او غير ذلك لكان في  
 ذاته ناقصا مستكلا بقصده وذلك محال لان وجوده على اقصى درجات الفضل والكمال  
 اذ كل كمال شرف وفضيلة فهو شرح من رشحات وجوده فكيف يعود اليه من مجموعاته  
 شي من الفضيلة لم يكن في ذاته وايضا لو كان له قصد زائد لفعله غرض يلحق اليه بوجه  
 افضل يلزم فيه الكثرة والانفعال وقد ثبت انه واحد احد من كل جهة هذا خلف فان  
 طهراته لا يلية لفعله ولا يسئل عما يفعله وكل فاعل سواه فله غرض في فعله وفعله غاية  
 يطلبها هي لا محالة فوجه ذلك الغايات متفاضلة متفاداة في الشرف على حسب تفاوت

القواصل ولا غاية للملائكة المقربين ومن في درجهم من عباده المكرمين لا تعار ذات تعال  
 لا غير ومن دونهم من الملائكة السماوية والنفوس المدبرة غايات اخرى يشتمون  
 اليها ويشبهون بها هي بعد ذاتهم وهكذا يتنازل الغايات حسب تنازل النفوس  
 والطبائع حتى ان الجمادات والعناصر لها في استحالاتها وحركاتها غايات طبيعية  
 جعلها الله مكرورة في ذاتها مجبولة على قصدها وطلبها وكل وجهته هو مويلها فانصح ان  
 لكل احد في فعله غاية يسئل عنها وهو معنى قوله تعالى وهم ليسون بمعنى قوله لا  
 يسئل عما يفعل كما زعمه العامة من الاشاعرة وغيرهم ان ذاته تعالى لا تقتضي الخير والنظام  
 ولا يجب منه ان يكون العالم على افضل ما يمكن من تجسير والتمام والشرع والنظام بحيث  
 لا يتصور ما هو اكل وانما هو عليه مستدلين عليه من المجازفة بان لا اعتراض لاحد على  
 المالك فيما يفعل من ملكه والعالم ملكه فله ان يفعل فيه كل ما يريد سوا اركان خسر او  
 شر او عبثا او جزافا فهم لا يقولون بالخصص والمرجح في خشيانه لشيء قائلين ان  
 الارادة تخلص احد الطرفين من دون الحاجة الى مرجح لانه لا يسئل عن اللية فيما يفعل  
 وهو كلام لا طائل تحته فان الارادة اذا كان الجانبان بالنسبة اليها سوا لا تخلص  
 احد الجانبين الا بالمرجح ولا يقع للممكن الا بالمرجح وبذلك ثبتت الحاجة الى وجود الصانع و  
 اما الخاصية التي يقولونها فهو موسس ليس لواختار الجانب الاخر الذي فرض مساويا  
 لهذا الجانب كانت تحصل هذه الخاصية ثم تعلق الارادة بشيء مع ان النسبة ان الجانبين  
 سوا هذين فان الارادة حصلت اول الارادة بشيء ما ثم تعلقت بشيء مخصوص فان لم

لا يريد شي تفوق ولا يكون للمريد ارادة غير مضادة الى شئ يصلح ان يعرض له ان  
تعلق ببعض جهات الامكان نعم اذا وقع تصور حصول ادراك يوجب احد الجانبين حصل  
ارادة مختصة باحد الجانبين فالترجيح مقدم على الارادة فاذا علمت ان كل مختار لابد في  
اختياره احد طرفي وجود شي من مرجح فيجب ان يكون المرجح في فعل لغني لمطلق غير زائد  
على ذاته و علم بذاته فذاته هي الغاية المقصودة لفعله لا شئ اخر اذ لا يتصور ان يكون  
امر اولي بالغني لمطلق ان يقصده والا كان الغني لمطلق تغير في حصوله هو الاول له  
الى ذلك الشئ وهو محال فاذا ن هو الغاية لكل كما هو الفاعل لكل فممكن ان يجب عليك  
ان تعلم تحقيق هذا المقام لتكون موحدا مخلصا مومنا حقا انتهى ثم افاد ان طائفة من الامامية  
لاشتغالهم بفرع الفقه قد يوافقون الاشاعرة وذلك لرضخهم طرق العلم وحكمة  
اقول هذا هو الحق الذي يطلع عليه السيار السيار الكلمات هؤلاء الفقهاء القشيري والمحدثين  
الاسطخيين فانهم لو همن القوة العقلية وفقد الغريزة البرابنية قد يوافقون الاشاعرة و  
نارة يتقلدون المعتزلة في بعض الاصول وقد كان نفس مسلك الامامية فيه منجازا معتزلا  
عنها قطعاً ولذلك طنسبنا الكلام في هذا المقام فانه من فرائق الافهام وفرال الاعلام  
حتى ان فضل الاعلام في عماد الاسلام قد زعم ان نذهب الامامية مخالف للحكام و  
موافق للمعتزلة في هذه المسألة وانما الاشاعرة وافقوا الحكام فيها وكل ذلك توبيخات  
دادها هو الحق هو الذي توناه عليك بفضل العزيز الحكيم المنعم بقبصر.

# ختم مسكي

قد تحقق بما قرناه وفتح بما بسرناه ان الارادة الواجبية هي عين الداعي وعين  
 علمه بتظام نحسب في الفعل وهو عين ذاته وهو مذهب الامامية على التحقيق ولا يوجد فيه  
 مخالفة منهم الا شيخهم الاجل في الحديث ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني فانه قد تراء  
 اى من ظاهر كلامه في الكافي ان الارادة الواجبية غير علمه وقدرته وهما عين ذاته  
 وهي زائدة عليه بل سلطانه ولكن قد حقق سيد الحكماء الامكانيه لمعلم الاول للحكمة اليانية  
 في القبات والروايع السماوية وتلميذه صدق المتألمين في شرح اصول الكافي ان  
 الارادة كما لعلم قد يكون عين الذات الالهية ويكون صفة ذات اضافة في بعض الاشياء  
 وقد يكون عين ذاته تعالى في مرتبة الاجمال وعين ذوات الموجودات في عوالمه <sup>تفصيل</sup>  
 اذ انها عين الارادة بمعنى مراديتها ثم وبوجه آخر قد يكون من صفات الذات المحتم  
 يكون من صفات الافعال ولا ريب في ان الارادة بمعنى آخر ليست عين ذاته تعالى  
 بل هي زائدة عليه وهو لا ينافي العينية بالمعنى الاول فمراوه بمعانيها للعلم والقدرة

من ادواهي في هذه الازمنة ان اهل الايران قد طبعوا من الروايع السماوية صرف المقدمات وبتقوا  
 من شرح الاحاديث اساد هو موجود في نسخة الحاضرة من الروايع عندنا في بعض ابواب كتاب الحجية وكذا اخذوا منه  
 كثير من الحواشي المنهية حتى الحاشية المنهية الاولى على خطبة الكتاب لا يزال هذا الغم والحزن عن صدر الافاضل  
 ولا يخفى اثر هذا الظلم والحكماء من قلوبهم الى ان يطبعوا الكتاب الى موقت تصنيفه وانما بهنا عليه السلاطين ثنائيا  
 من ائم الطبقات الآتية ان الروايع في هذا القدر لطبع وانما هو مفوض ومقطوع فلا تغفل ١٢ سنه



انما هو المعاصرة بالمفهوم على احد سبل تلك الاطلاقات وهو لا ياتي استنادا في المصدر  
 وعلى هذا فلا يراد عليه واما كلام الفاضل بسبزواري في شرح الجوشن واصباح ههنا  
 فتح انة مأخوذة من القينات وشرح الصفة المذكور قيادته قد تصرف فيه على وجه يؤل الى  
 مسلك الوحدة الوجودية الذي قد قام البرهان على بطلانه فلا يعيا به اصولا وفروعا  
 وما يدل على صريح ما احترامه من توافقه مسلك الالامية والحكماء في هذه المسألة ما ورد  
 في دعاء نور انوار الهدى خامس آل العباسية الشهيد الحسين بن علي عليهما السلام  
 المنقول في مصباح الكفعمي يامين هو الغائبة والنهاية فلو كان لفعلة غائبة ولو على سبيل  
 الاعتزال لما كان ذاتة بذاتة غائبة ونهاية بل كان اغائبة فكون انة بنفس حقيقة وذات  
 غائبة بجميع المجمولات وهو فاعل لها هو مختار الحكماء وكان حق العبارة على طريقة المعتزلة  
 يامين له الغائبة والنهاية وهو ظاهر فتعطين رجعا الى شرح ذلك الاسم الشريف لاسا  
 فتقول بعبارة اخرى قد يراد بالطلب ههنا معنى الجلب على تفسير قول الحكيم اللامثاني  
 اعلم الثاني الغاريا في هذه عبارة في لفصوص مع شرح طالب الكل اي جالب الكل  
 الى سبيل منه والوصول اليه بحسب اي سبب طاقة لكل ويليق بحال انتهى وهو بالحقيقة  
 آمل الى المعنى السابق الذي قد تكرر ذكره وتفصيله ثم اقول قد يعنى ههنا بعض المسائل  
 المتعلقة بهذا الاسم الشريف لاس بان نشير اليها فيما لهذا المسائل العالية الاو  
 ان الطلب والارادة لما كانا متساويين فقد وقع النزاع بين الجبرية وعهدية في  
 عموم ارادة الواجب عظيم شانه فحالت الاشاعة انها شاطلة لسائر اقسام لطلب الخ

والمعاصي والسورات وأنواع الكفر والشرك والمحبات والصلوات الصادقة عن العباد  
 ونحوها لتمام الامامية وامتيازها واهتمامها بالفرقة ما قد فصلت في اسفارهم الكونية  
 وانما تأب هذا الفرق والافراق بمسألة افعال العباد وانها تخلق الله فمهم بدون مدخل  
 قدرتهم واختيارهم ولكن تذكر هنا بعض الخصائص والحقائق المستودعة في هذا التعليق  
 من الله التوفيق فان اصل الاعلام في عماد الاسلام قد يجر بجوارحه <sup>و</sup> <sup>حسب</sup> <sup>ترياه</sup> بل يفت  
 عمده والتزامه من نقض نسيئة الحقول للعلامة الرازي بتامه فلم يخل كلامه في هذا الفصل  
 لامن هذا الكتاب لامن غيره وانما اقتصر في الايراد على شرح المواضع وغمض عن  
 غيره حتى عن شرح المقاصد وقد كان ينظر في اولي لانه رأيت كثيرا من صديق الاشاعرة  
 بل الحق انه خير كتاب صنف في تاهيس منهجهم ايجازا واختصارا وتحيقا ودقيقا كما لا  
 على الاذكياء فتقول العجب من العلامة القزاز اني ان قد فامر منها في كبح واد العقائد  
 الاشعرية على عدم يغاور شتاما من الشذقات والتخذلعات والمتمنطقات والمعالطات  
 والمكابرات لانه ستمها وتمسك بها الاتري لى قوله مستدلا على مسلكه من الحقول  
 عن النبي صلى الله عليه وآله ان اشار الله كان عالم يشا لم يكن وتفضي عن ذلك بانه  
 اراد من العباد والايمان الطاعة برغبته وخشيته فلابد من فلا عجز ولا يفتنة ولا مغلوبية في  
 عدم وقوع ذلك كالمملك اذا اراد دخول القوم داره برغبته واختيارا لا كرها وضمنا  
 فلم يدخلوا ليس بشئ لانه لم يقع هذا المراد ووقع مرادات لعباده الخدام كمنى بندقية  
 ومغلوبية انتهى اقول ليس فيه نقیصة ومغلوبية اصلا اذا تميز عبده في افعاله لمصلحة

التكليف ولو شاء لا يجبرهم على تنفيذ قدرته وخصياره وابطال قدرتهم واخيارهم او طيبها  
 وانما شبه عليه الامر اذ لم يكن عنده معنى الارادة على سبيل الاطلاق الا الصفة الزائدة  
 لمخصصة للآخرين وفيه ما فيه كما سبق ولما سيجي وليس معنى الرواية ما تخيله او ما ولد  
 بل معناه ان ما اشار الله كونه بلا واسطة او بواسطة مجموعا لانه كان بله نحو شاء كونه و  
 ما لم يشاء كذلك لم يكن فلا حجة له فيها اصلا وكذا قوله تعالى على ارادة للكائنات ان خالق  
 لها بقدرته من غير اكرام فيكون مرادها ضرورة ان الارادة هي الصفة المرهبة لا احد  
 طرفي الفعل والترك وعلى عدم ارادة لما ليس كائنا انه علم عدم وقوعه فعلم استحالة استحالة  
 انقلاب علمه جهلا والعالم باستحالة الشيء لا يريده لبيته واعتراض بان خلاف المعلوم  
 مقدور له في نفسه والمقدور اذا كان متعلقا لمصلحة يجوز ان يكون مرادا وان علم انه لا يقع  
 البته وبان من خبر النبي بان فلانا يقبله لبيته يعلم ذلك قطعا مع انه لا يريده  
 بل حيوة وواجب ان ندان ان الارادة فانها الصفة التي شانها التخصيص والترجيح انتهى  
 اقول قيمة نظر من وجه اما اول فلان للعديته ان يقولوا في الاستدلال انما لا سلم من  
 اول الامر ان تعالى خالق للكائنات ان ارادوا بالمثل الافعال التكليفية للعباد كما هو مسلوك  
 الا شعيرة فلا يكون مرادها وان اراد به عيشة فلا يجدي به اصلا وهو بهذا المعنى مرادها  
 ولا ضير في كما يستفح في المباحث الآتية ان شاء الله وتانيا انما لا سلم ان معنى  
 الارادة الآتية هي تلك الصفة الزائدة القديمة لمخصصة بل هي عبارة عن العلم الغائي  
 وقد سبق التحقيق فيه وثالث ان اراد علم عدم وقوعه بفعل نفسه من غير توسط اصلا فلا

كلام فيه وان اراد به علم عدم الوقوع بفعل الغير لتعلق قدرته وداعيته ووجه تسميته بآية  
 لطرفين دون الاخر فلا نسلم كونه متمنعا بالذات واللام يمكن معتمداً للاستحالة فتعلق  
 القدرة به هو تعالى يعلم وقوعه بسببها وعدم وقوعه بسببها من غير ان يحل  
 علمه فانه آية للطرفين وقد قدر تلك الاسباب والمسببات على الوجه المشرح في  
 العلوم الطبيعية والآية والشريعة فليس على سبيل العدالة من انقلاب علمه سبحانه  
 باكمل اثره وان لم يحضر اراد يكون ذلك المقدم والمتعلق بالمصلحة مراداً كونه  
 مأموراً او منهيماً او مباحاً فان الارادة الواسية على مذهبه هو علم العاني فمقدورات  
 العباد من الافعال التكليفية قد كانت لمصلحة الآلية فيها ان لا ينجسهم في خلقها ويتقدم  
 الى المضار والمنافع المستترية عليها في هذه الدار والنشأة الآخرة بواسطة الشرائع والنبوات  
 وخامساً ان التمني انما يمكن توهمه ههنا لو سلم ان الارادة الآلية هي الصفة القديمة الزائدة  
 المرجحة وليس كذلك وكيف يصدق ههنا فان كل متمن عاجز عن ايقاع ما يمتناه بخلاف  
 ما نحن فيه فان الواجب جليته قادر على كل ما يشار ان شاروان لم يتعلق قدرة  
 وارادة بخلق افعال العباد وكونه منافياً لمصلحة التكليف فلهذا لا يكون مصداقاً للتمني  
 ثم اخذ في تشييد مذمبة آيات قرآنية ولكن كسر ما وارده على طريق اقصية بشرية  
 مثل قوله تعالى ولو شار بجمعهم على الهدى وهي لا يستلزم تحقق الموضوع ثم قال للمعترف  
 فيها تاويلات فاسدة ولكنهم تمسكوا بآيات اخرى في معارضتها مثل ما الله يريد ظلماً  
 للعباد وما الله يريد ظلماً للعلماء وقالوا لا شاعة فيها تاويلات وآهية وتقولوا

بادرة وانه اذا غمض عن الخوض في التاويلات في جواب المعتزلة عن الاشاعرة في  
 الآيات واحال على كتب التفسير فاعرضنا عن جوابه على صفة فيما اوردته على دلائل المعتزلة  
 وحواله على مذهب من كتب الحديث الموضوعة لهذا الشأن وعلى انهم الاذكياء والعقلاء  
 اذا اخذوا الانصاف والعدالة في الفطنة في ايديهم ولم يلبسوا عقولهم بظلم وعناد ثم قال في هذه  
 التصوي للمعتزلة في الجواب عن اكثر الآيات التي استدل بها الاشاعرة على المشية  
 على مشية تفسير الابطاح وحسن سؤلوا عن معناها تخير وافعال العلات معناها خلق الايمان  
 والهداية فيهم بلاختيار منهم وروبان المؤمن حينئذ هو الله لا العبد قول هذه مخالفة  
 واضحة كما ان لهالة لم يقل بوقوع المشية الاجابية بهذا المعنى فانه خلاف ما حتى يلزم كون  
 مؤمنا ولو وقعت المشية الاجابية وخلق الله الايمان فيهم على ما هو مسلك المعتزلة كان  
 مؤمنا وقد تقرر ان تعليق احد المحالين بالآخر جائز فلا ايراد ثم نقل عن الجبائي معنى  
 خلق العلم الضروري بصحة الايمان واقامة الدليل المشبهة لذلك العلم الضروري روي عليه  
 بان هذا لا يكون ايمانا والكلام فيهم على ان بعض الآيات دلالة على انهم لورا واكل آية  
 ودليل لا يؤمنون لهيئة اقول والجواب هو الذي استرنا اليه وباجمله لو شاء خلق  
 فيهم هذا العلم الضروري لكنه لم يخلق لنا فانه للتكليف ولو خلق كان مؤمنا ولا يسما على طرية  
 المعتزلة ولا يافية انهم لورا واكل آية لا يؤمنون لان المراد منه ترك الايمان الاختياري  
 فلا حجة له فيها ثم نقل عن ابي هاشم معناها ان خلق لهم العلم بانه لو لم يؤمنوا العبد بواجبا  
 شديدا وروي عليه بانه فاسد لان كشيء من الكفار كانوا يعلمون ذلك وكذا الذين لا يؤمنون

مختار

على انه قال تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هدايا ولكن حق القول مني لا اظن جهنم  
 من الجنة والناس اجمعين شهد بفسادنا وطمع لدلالة على انه انما لم يهد كل سبق الحكم  
 بملأ جهنم اقول هذه الردود والا توالم متعارفة لمعنى فجو ابنا اي غير جواب ولكن تزيدنا  
 بان مراد المستدل انه لو خلق فيهم ذاك العلم مجردا عن تحرق التعبد والجود ظلالنا فيه كون  
 كثير من الكفاؤا علم بلا نهم مشوبون بالتعبد والعصية نعم يصعب الاشكال والفساد على  
 مسلك لان خلق ذاك العلم والكفر فيهم من عند الله فلا سبيل له الى النجاة الا بالاسلاخ  
 عن فطرة العقول والذلات الحجج والبيانات اما الآيات الاولى فمصدرة بحرف شرط  
 الجاهل اياها قضية شرطية فلا يستلزم تحقق الموضوع كما اشير اليه في الثانية فمعنا  
 حق القول مني لا اظن جهنم من الجنة والناس اذا صير انفسهم باختيارهم مستحقين للنار  
 بالعبادة القبيحة والاعمال الفضيحة وقد تقرر ان علمه تعالى بوقوع افعال العباد باختيارهم  
 ليس علمه تاما لها فلا معنى لسبق الحكم بملأ جهنم منهم على هذا الاصل الا تقدم علمه ووعد وعيظه  
 بتوسط المصطفين من عباده بانه يعلم احطابا للحجيم اذا خست اروا بقدرتهم ما يعلمون تلك  
 الدار مستحقين فمهم فيها معتذرون وما ظلمهم الله ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقد بسطنا تحقيق  
 هذا المقام في كتابنا مشاهد الانوار في شرح رساله بهيار من شارح خير ارجع اليه بما جمله قد كان  
 صريح اللفظ القرآني هنا هو القول ولكنه لما كين صريحنا في تأييد بحسب كما اشترنا ايه  
 لظهور ان مجرد القول وانزال الآيات الاحكام والوعد والوعيد في التكليفات الشرعية  
 لا سبيل له الى الجبر اصلا فخير بلفظ الحكم ليكون مشعرا الى مسلكه ومع ذلك فالحكم ايضا لا

لا يستلزم كونه بياناً للقول في الاطلاقات الناموسية على سبيل الكلية كما لا يخفى على  
 المتفطنين الثاني استدل الامامية والمعتزلة على ندمهم بانه لو صح مسلك المشاعرة  
 كان الكفر مرداً لله فكان تضاراً فوجب ارضاءه والملازمة واضحة وبطلان اللمازم  
 اجماعى قال في شرح المقاصد ورواه نقض لا قضاء ووجوب ارضاءه انما هو بالقضاء  
 دون المقضى ودعوى ان المراد بالقضاء الواجب ارضاءه هو المقضى من المحن والبلايا  
 والزيال لا المصفة الذاتية لشبهت بل هو مخلوق والحكم والتقدير وقد يجاب بان ارضاء  
 بالكفر من حيث قضاء الله طاعة ولا من هذه بحيشية وفيه نظر انتهى اقول لما كانت هذه  
 بعضه متحركة لتصادم الاراد ومصرقة لعقول فحول الحكماء ورواه مع ان الطبع هو الحق الذي  
 انظام عليه وليس كبقواع الزمان الخوان كليل ان لا نضمن فيها بعض لتحقيق وافي  
 وعلى الله قصد ايل وهو حسي ونعم الوكيل اقول اولاً لا يدري هذا النظر الذي تقول به  
 شارح المقاصد لم الطبيعة في مثل هذا المقام الذي تخرج فيه الاقدام ويتسابق فيه  
 الاقدام الى النقض والابرام على ما سئل لمن كان هذا الدعوى بحرى صباية على غير سبيل  
 فهو مع مضع وان كان له اثر فهو له ابدالاً بامتداد الله اعلم بما ارادوا خبروا بحواب  
 من الحكيم الاصل لمحق الطوسي في كتاب نقد المحصل على ما سألني تفصيلاً ان شارح الله  
 وثانياً ان افضل الاعلام في عماد الاسلام خص الرضا بالقضاء بمعنى المقضى بالمحن والمصائب  
 الذي جعله شارح المقاصد بهتاً ولم يتوجه الى الجواب عنه هذه عبارة ان المراد منه كما  
 هو الظاهر هو الرضا بالمقضى له بما اختاره لعبده من البلايا والمحن والمصائب فان عدم

ليس كذلك

الرضا بها منافع للعبودية انتهى وعندى ان شارح المقاصد قد حاد عن الانصاف في  
 جعل معنى القضاء منحصر في الخلق وحكم والتقدير فانه اراد بهذه المشقة مسلك البحر في  
 افعال العباد كما هو مختار الاشاعرة مع ان القضاء قد شاع اطلاقه في لسان شريفة  
 وشرعية الحكمة على غير من المعاني ايضا كما في الشرعية فقال سلطان الحكما والمحكمين  
 في التجرية والقضاء والقدر ان يريد بها خلق الفعل لزوم المحال والالزام صح في الواجب خاصة  
 او الاعلام صح مطلقا وقد بينه على في حديث الاصمغ انتهى وقال له سلامة الخليلي في  
 كشف المراد في شرح تحريم الاعتقاد بخلق القضاء على الخلق والالزام قال تعالى ففتنهم  
 سبع سموات في يومين اى خلقهم وفتنهم على الحكم والايجاب بقوله تعالى وتفضى  
 ربك لا تعبدوا الاياه اى اوجب الزم وعلى الاعلام والاختيار كقوله وقضينا له نبى  
 اسرائيل في الكتاب اى علمناهم واخبرناهم وخلق كقوله تعالى وقدر فيها  
 اقواتها والكتابة كقول الشاعر وعلم بان ذاب الجلال قد قدر في الصحف الاولى للى  
 كان سطر والبيان كقوله تعالى الا امرأته قد رزانا من العابرين اى بينا واخبرنا  
 بذلك هذا فنقول للاشعري ما معنى بقولك انه تعالى قضى اعمال لعباده وقدرها  
 اردت به الخلق والايجاب وقد بينا بطلانه وان الافعال مستندة اليها وان عنى به  
 الالزام لم يصح الا في الواجب خاصة وان عنى به ان الله منبها وكتبها واعلم انهم سيفعلونها  
 فهو صحيح لانه تعالى قد كتب ذلك اجمع في اللوح المحفوظ وبسته لملائكته وهذا المعنى الاخير  
 هو المتعين للتابع على وجوب الرضا بقضائه تعالى وقدره ولا يجوز الرضا بالكفر وغيره



من تعجب سبح ولا تنعيم الاعتذار بوجوب الرضا به من حيث انه قوله ثم وعدم الرضا به من حيث  
 كسب بطلان كسب الاثان يا فاما ان نقول ان كان كون الكفر كسبا بقضاء تعالى وقدره  
 وجب الرضا به من حيث هو كسب وهو خلاف قولكم وان لم يكن بقضاءه وقدره بل  
 استنادا للكائنات باجمعها الى القضاء والقدر واعلم ان امير المؤمنين علي بن ابي طالب  
 عليه السلام قد بين معنى القضاء والقدر وشرهما شرحا وافيا في حديثه الاصح بن نبيه  
 لما انصرف من صفين فانه قام له امير شيخ فقال اخبرنا يا امير المؤمنين عن اميرنا الى  
 الشام كان بقضاء الله وقدره فقال الذي فلق الحجة وبره انتم ما وطننا موطننا ولا هبطنا  
 واديا ولا علونا تلقه الا بقضاءه وقدره فقال الشيخ اعند الله حسب عنائي ما اسئ  
 من الاجر شيئا فقال له مه يا شيخ بل عظم الله اجركم في ميركم وانتم سارون في منصرفكم  
 وانتم منصرفون ولم تكونوا في حالكم مكرهين ولا اليها مضطرين فقال الشيخ كيف القضاء  
 والقدر سا قانا فقال يحك ظننت قضا را لازما وقد را حتما لو كان كذلك لبطل الثواب  
 والعقاب الوعد والوعيد والامر والنهاي ولم يات الائمة من الله لذب ولا محرت المحسن  
 تلك عقاب عبدة الاوثان جنود شيطان شهود الزور واهل العمى عن اصواب وهم  
 قدرتهم هذه الامة ومجوسها ان الله امر بتحذير ونهي تحذيرا وكلفت يسيرا ولم يعص مغلوبا ولم  
 يطع مكرها ولم يرسل الرسل عبثا ولم يخلق السموات والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن  
 الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار فقال الشيخ وما القضاء والقدر اللذان ما سئل  
 الا بهما فقال هو الامر من الله والحكم وتلا قوله ثم وقضى بك الاتعب والايا فهنض الشيخ